

توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث والتعليم القانوني: بين الفعالية الأكاديمية والتحديات الأخلاقية

*The Use of Artificial Intelligence in Legal Research and Education:
Between Academic Effectiveness and Ethical Challenges*

نادية مومو *

Nadia Moumou

جامعة تيزي وزو - الجزائر

University of Tizi Ouzou -Algeria-

nadia.moumou@ummtto.dz

تاريخ الاستلام: 2026/06/05 تاريخ القبول للنشر: 2026/09/19 تاريخ النشر: 2026/10/01

ملخص:

أدى انتشار أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الوسط الجامعي إلى ظهور واقع جديد، أصبحت معه كليات الحقوق معنية بصورة مباشرة بالتأثيرات الناجمة عن هذه الأنظمة، فقد بات الطالب والباحث القانوني يلجأ إليهما لجمع المصادر وتنظيمها، وصياغة المسودات الأولى، كما يعتمدان عليهما أحيانا في بناء الحجج القانونية، إلى جانب توسيع إمكانات التفاعل البيداغوجي وإثراء التمارين التطبيقية. غير أن هذه الفوائد تقابلها مخاطر، من أبرزها المساس بالأمانة العلمية وإضعاف مهارات التحليل لدى الباحث. وعليه، فإن الإفادة من هذه التقنيات ممكنة بشرط بقاء الباحث في مركز القرار العلمي، ووجود إطار مؤسسي ينظم الإفصاح عن استخدام هذه الأدوات ويكفل حماية البيانات. كما تظهر الحاجة إلى مدونة واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وإلى تكوين الطلبة والأساتذة في الجوانب الأخلاقية والعملية ذات الصلة. الكلمات المفتاحية: ذكاء اصطناعي، بحث قانوني، تعليم، أمانة علمية، ضوابط أخلاقية، تقويم أكاديمي.

Abstract:

A new reality has emerged from the widespread use of generative artificial intelligence systems in higher education, leaving law faculty members immediately concerned about the consequences of these systems. In addition to increasing the opportunities for educational interaction and enhancing practical exercises, students and legal researchers now depend on them to collect and organize sources, compose preliminary papers, and occasionally even develop legal arguments.

* المؤلف المراسل

However, these advantages are offset by drawbacks, chief among them the deterioration of researchers' analytical abilities and the degradation of academic integrity. Therefore, the researcher must remain at the center of scientific decision-making for these technologies to be used effectively. Additionally, there must be an institutional framework in place that controls the disclosure of the use of these tools and guarantees data protection. A code of behavior for the use of AI and for educating instructors and students about the pertinent moral and practical issues is also obviously necessary.

key words: Artificial intelligence, legal research, legal education, academic integrity, ethical standards, academic evaluation.

مقدمة:

شهدت الجامعة خلال السنوات الأخيرة توسعا غير مسبوق في استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي، خصوصا بعد انتشار النماذج التوليدية القادرة على إنتاج نصوص وتحليلات وملخصات واستجابات مركبة في زمن قصير، ولم يقتصر أثر هذا التحول على التخصصات التقنية إنما امتد إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية حيث أصبح الذكاء الاصطناعي حاضرا في البحث العلمي الأكاديمي وفي أنماط التقويم، ولقد اكتسب الموضوع أهمية خاصة في المجال القانوني لأن البحث والتعليم في هذا المجال يقومان على مجموعة من العناصر من أهمها فهم النصوص القانونية وتحليلها، ومن ثم بناء الحجة القانونية على أسس صحيحة.

وبناء على ما سبق فإن السؤال المطروح في موضوع استعمال الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي يكون من زاوية الأمانة العلمية ومسؤولية الباحث والطالب عن النتائج النهائية، وتزداد حساسية الإشكال عندما يتعلق الأمر بالتعليم في مجال القانون فالجامعة مطالبة بتأهيل الطالب للواقع المهني الجديد الذي ستصبح فيه الأدوات الذكية جزءا من البيئة القانونية، ومطلوبة في الوقت نفسه بحماية التكوين من الانزلاق نحو الاتكال السهل على نصوص جاهزة بمراجع مملوسة وتحليل آلي سطحي.

وعليه تكمن إشكالية هذا البحث في السؤال الآتي: إلى أي مدى يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث والتعليم القانوني دون الإخلال بالضوابط الأخلاقية والمنهجية الصحيحة في إعداد البحوث الأكاديمية القانونية؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة مفيدة لتطوير البحوث القانونية وتحسين التعليم القانوني، وهذه الفائدة تكون قائمة على شرطين لازمين: أولهما إبقاء

الإنسان أو الباحث في مركز القرار العلمي، وثانيها بناء إطار مؤسسي واضح ينظم الإفصاح عن استخدام هذه الأدوات ويكفل حماية البيانات والنزاهة العلمية.

وللإجابة عن الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع واقع توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي والتعليم القانوني، وعلى المنهج المقارن للاستئناس بالتجارب الأكاديمية المقارنة في مجال الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي.

وانسجاماً مع هذا التأطير المنهجي، جاء البحث مقسماً على مبحثين: خصصنا الأول لاستعراض مظاهر الفعالية الأكاديمية للذكاء الاصطناعي في البحث والتعليم القانوني ثم نعالج في الثاني التحديات الأخلاقية والمنهجية التي يفرضها هذا التوظيف.

المبحث الأول:

أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث والتعليم القانوني

لا شك أن أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الأكاديمي أصبح من المواضيع التي تكتسي أهمية متزايدة، حيث ساهم بشكل كبير في إيجاد طرق أفضل لتعزيز جودة البحث العلمي وتطوير طرق التعليم والتدريب، وتتجلى هذه الأهمية أولاً في أثره على البحث العلمي القانوني (المطلب الأول)، وثانياً في أثره على تحقيق إشراف أكاديمي فعال (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير البحث القانوني

يعد الذكاء الاصطناعي وسيلة لتطوير البحث العلمي القانوني من خلال إمكانيات عملية تساعد في الرفع من كفاءة الباحث وتسريع إنجاز مختلف مراحل البحث العلمي، وتمثل أهمية هذا التوظيف في: تسهيل الوصول إلى المعلومة القانونية وتنظيم المادة العلمية (الفرع الأول)، ودعم الصياغة الأولية وبناء التصور البحثي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تسريع الوصول إلى المعلومة القانونية وتنظيم المادة العلمية

تعد مرحلة جمع المادة العلمية من أصعب مراحل البحث العلمي القانوني، حيث يتطلب البحث القانوني التقليدي ساعات طويلة لتصفح الكتب والمقالات العلمية والقرارات القضائية وغالباً ما يواجه الباحث كثرة النصوص القانونية وتعدد الاجتهادات والدراسات المقارنة، ويقضي وقتاً طويلاً في الفرز الأولي والتلخيص واستخراج الكلمات المفتاحية....، وقد جاء الذكاء الاصطناعي ليحول عملية جمع المراجع إلى عملية ذكية تعتمد على السياق والمضمون لا على الكلمات المفتاحية.

كما يساهم الذكاء الاصطناعي في توفير الوقت اللازم في عملية الوصول إلى المراجع والمصادر الأولية وتنظيمها، على سبيل المثال أدوات Westlaw Edge, Lexis Nexis, Ross

Intelligence، وغيرها تمكن الباحث من الوصول إلى النصوص القانونية والقرارات القضائية في وقت قصير جداً، مع ضمان عدم إغفال سوابق مهمة في موضوعه¹. وتتميز هذه الأدوات بالقدرة على تحليل آلاف الصفحات من الأحكام القضائية أو المذكرات الإيضاحية لتلخيصها في نقاط مركزة واستخراج المبدأ القانوني الذي استقر عليه اجتهاد المحكمة العليا مثلاً، وهذا ما يساعد الباحث في الاطلاع على عدد كبير من القرارات القضائية في وقت قصير وإعداد دراسة مقارنة بين هذه القرارات².

كما تستخدم هذه المنصات خوارزميات التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية ومحتوى قواعد البيانات القانونية، وتحديد الأحكام القضائية والتشريعات الأكثر تشابهاً مع الحالة التي تطرح في البحث، وبخلاف محركات البحث التقليدية التي تعتمد على مطابقة الكلمات المفتاحية تستطيع الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي فهم "المعنى القانوني" للبحث مما يرفع من دقة النتائج ويوسع نطاقها، فإذا بحث الباحث في موضوع "المسؤولية الجنائية"، فإن النظام يستطيع الوصول إلى السوابق القضائية المتعلقة بـ "القتل العمدى" أو "الدفاع الشرعي" أو "تخفيف العقوبة" ... حتى لو لم ترد أي من هذه الكلمات في النص³. وعليه فإن هذه الطريقة في البحث تغطي موضوع الدراسة تغطية شاملة وتجعله أكثر صلة بالواقع القضائي الحديث، وذلك لا يعني استبدال الباحث في عملية إنجاز البحث، بل يوفر له الوقت الكافي للنقد والتحليل العميق، ويعزز جودة البحث العلمي من خلال التركيز على القيمة المضافة لبحثه بدلاً من الانشغال بجمع المادة العلمية.

لقد أشارت منظمة اليونسكو إلى أنه ينبغي تشجيع الأوساط العلمية على الإحاطة بمنافع وحدود ومخاطر استخدام وسائل تكنولوجيا الذكاء، إذ تقر الدول الأعضاء بالفرص الكبيرة التي تتيحها هذه الوسائل للمساعدة على الارتقاء بالمعارف والممارسات العلمية، ولا سيما في التخصصات القائمة تقليدياً على نماذج، وذلك لأغراض تضم السعي إلى ضمان إحكام وسلامة الاستنتاجات المستمدة من البحوث التي تجري وفقاً للمنهج والنماذج وعمليات المعالجة القائمة على البيانات، وفضلاً عن ذلك، ينبغي للدول أن ترحب بالدور الذي تضطلع به الأوساط العلمية فيما يخص المساهمة في وضع السياسات والتوعية بمواطن قوة وضعف وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وينبغي لها أن تدعم هذا الدور.

بناءً على ما سبق يجب على الدول أن تضمن تدريب الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي على أخلاقيات البحث، وأن تلزمهم بمراعاة الاعتبارات الأخلاقية في تصميماتهم ومنشوراتهم، ولا سيما في تحليلاتهم لمجموعات البيانات التي يستخدمونها وفي كيفية شرحها أو التعليق عليها وفيما يخص نوعية ونطاق النتائج المستمدة منها وتطبيقاتها المحتملة⁴.

وفي الختام ورغم مزايا الذكاء الاصطناعي السالف ذكرها، إلا أنه لا يميز دوماً بدرجة كافية بين المصدر الرسمي والمصدر الثانوي، ولا يفهم بالضرورة خصوصية النظام القانوني أو دلالة الصياغات الاصطلاحية في كل بيئة قانونية. لذلك فإن دوره الناجع يكون في تقوية الجانب الفني والتنظيمي للبحث، لا في الحلول محل الباحث في الفهم والترجيح والنقد.

الفرع الثاني: المساعدة في الصياغة الأولية وبناء التصور البحثي

يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً بارزاً في مساعدة الباحث في مرحلة الصياغة الأولية وبناء التصور البحثي، أي المرحلة التمهيدية التي يقوم فيها الباحث بصياغة إشكالية البحث والفرضيات الأولية، وكذلك رسم الخطوط العريضة لخطة بحثه، وتعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل تعقيداً خاصة بالنسبة للباحثين المبتدئين، لما تتطلبه من قدرة على التركيب والاطلاع الواسع.

تقدم أدوات الذكاء الاصطناعي مساعدة في تحويل الأفكار الخامة والملاحظات المتفرقة لدى الباحث إلى نص علمي منظم يعكس أهدافاً محددة، وفي هذا المقام تستطيع النماذج اللغوية اقتراح صياغات مختلفة لعنوان البحث انطلاقاً من كلمات مفتاحية يقدمها الباحث، مع تقديم بدائل لصياغة الإشكالية بطرق مختلفة. كما تملك أدوات الذكاء الاصطناعي القدرة على إعادة صياغة الأفكار الواردة في البحث بأساليب وطرق مختلفة مما يمنح الباحث رؤية جديدة وإضافية لم يكن ليصل إليها بمفرده.

كما تستعمل نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي في تجميع الأفكار والربط فيما بينها، بحيث تقدم كمسودة أولية للمذكرات أو الملاحظات القانونية يمكن أن ينطلق منها الباحث في بناء بحثه، كما يعمل النموذج على تحليل محتوى النصوص السابقة للباحث ويقترح تركيب أكثر إنساني وينظم الأفكار، بينما يبقى الباحث القانوني هو المسؤول عن تدقيق النص، وتعديل السياق القانوني، وضبط الأسلوب والصياغة بما يفصح عن تفكيره وتحليله كباحث حقيقي يتميز بأخلاق الباحث العلمي⁵.

وفي هذا الموضوع على سبيل المثال كشفت دراسة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المقالات الطبية في دول المغرب العربي، إذ بلغت نسبة المقالات المنشورة في مجلات مرموقة والمشتبه في توليدها بالذكاء الاصطناعي 65 في المئة⁶، هذا الارتفاع دليل على الاستخدام المتزايد لهذه الأدوات في تحسين الصياغة اللغوية والمراجعة، فيتطلب هذا الأمر تعميم التعليم باللغة الإنجليزية وتقديم تدريب على الاستخدام الأخلاقي والمسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي للحفاظ على النزاهة الأكاديمية.

في الختام تتميز هذه الأدوات بمحدودية واضحة، فالأداة قد تنتج نصاً متأسكاً شكلياً لكنه ضعيف من حيث المحتوى، أو تتبنى تحليلاً عاماً لا يراعي خصوصية ودقة المسألة محل الدراسة، وعليه، فإن قيمة الذكاء الاصطناعي في الصياغة القانونية لا تكمن في أن يكتب مكان الباحث، بل في أن يخفف العبء

الشكلي الأولي، ويترك للباحث المهام الجوهرية: التحقق، والتحليل، والترجيح، وربط النص بالسياق، ومن ثم فإن من أهم التحديات التي يطرحها استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي ما يلي:

- مشكلة الهلوسة: غالبا ما تقدم النماذج اللغوية إجابات تبدو صحيحة ولكنها مهلوسة، و تستند إلى مراجع غير موثوقة.

- مشكلة أصالة البحث: إن اعتماد الباحث بطريقة مبالغ فيها في صياغة بحثه على أدوات الذكاء الاصطناعي يخفي مساهمة الباحث الفعلية في البحث.

- التحيز المعرفي: ترتبط مخرجات الذكاء الاصطناعي بالبيانات التي خضعت للتدريب عليها ويؤثر ذلك على المقترحات البحثية التي تنتجها، ومن ثم على الباحث أن يبذل جهده الفكري النقدي للتحليل في البحث، لأن استخدام الذكاء الاصطناعي يكون في حدود الدعم الفكري لا أكثر ولا يمكن أن يحل محل الباحث في إنجاز البحث.

المطلب الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير التعليم

يعد الذكاء الاصطناعي عاملا أساسيا في تطوير التعليم من خلال تحسين التفاعل البيداغوجي وتخصيص طرق تعلم تناسب مستوى وقدرات كل طالب (الفرع الأول)، كما يساهم أيضا في تطوير أساليب التدريب والتقييم من خلال محاكاة القضايا (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تحسين التفاعل البيداغوجي وتخصيص التعلم

يعتمد التعليم القانوني التقليدي على المحاضرات والكتب العلمية المدعمة بتمارين تطبيقية للمواضيع المدروسة، حيث يكمن دور الأستاذ في هذا النموذج في شرح المفاهيم والمبادئ القانونية، مما يتيح للطلاب اكتساب المعرفة وتنمية قدراته من خلال دراسة وتحليل القضايا المطروحة في الكتب.

رغم أهمية هذا الأسلوب في التكوين النظري، إلا أنه أظهر بعض أوجه القصور في تلبية متطلبات الواقع العملي، خصوصا فيما يتعلق بتحضير الطلاب للاندماج الفعال في الحياة المهنية، فمن جهة قد يؤدي اعتماد أسلوب المحاضرات التقليدي إلى نوع من التعلم السلبي-أي يصبح الطالب مجرد متلقٍ سلبي للمعلومة-إذ يقل فيها تفاعل ومشاركة الطلاب وتراجع فرصهم في ممارسة التفكير النقدي والنقاش البناء، ومن جهة أخرى، تعاني البرامج التقليدية من صعوبة التكيف مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها المجال القانوني والتكنولوجي، فعلى سبيل المثال، لا تزال بعض الجامعات تواجه عقبات في فرض دراسة مقاييس قانونية حديثة وضرورية كقانون الملكية الفكرية، على الرغم من أهميتها الكبرى في بناء الاقتصاد الحديث القائم على الرقمنة.

والى جانب ذلك، فإن كثافة المقررات الدراسية تجعل من الصعب على الأستاذ متابعة كل طالب وتوجيهه بشكل فردي، مما يعيق تحديد نقاط ضعف الطلاب والعمل على تحسين مستواهم، وفي مقابل هذا القصور الأكاديمي، نجد أن تطور المهن القانونية على رأسها مهنة المحاماة، بشكل سريع استجابة للتقدم التكنولوجي وتعقيد القضايا القانونية المطروحة، وهذا الواقع الجديد يتطلب من رجل القانون المستقبل مهارات عملية وعلمية تختلف كثيرا عما يوفره النظام التقليدي، ومن هنا، أصبح من الضروري إصلاح النظام التعليمي القانوني ليكون قادرا على تهيئة الطلاب لواقعهم المهني بشكل أفضل لمواجهة تحدياته الميدانية⁷.

وعليه أصبح الذكاء الاصطناعي وسيلة مهمة في تطوير التعليم القانوني، لأنه يتيح للطلاب تعلمًا أكثر تفاعلا وملاءمة لاحتياجاته، فبإمكان الطالب مثلا، أن يطلب شرحا مبسطا لمفهوم قانوني معين مع تقديم أمثلة توضيحية أو إعادة صياغة لحالة تطبيقية، أو مجموعة من الأسئلة للتدريب والمراجعة، وهذا من شأنه جعل التعلم أكثر مرونة وفائدة، خاصة في مواد مثل المنهجية القانونية، والتعليق على الأحكام القضائية وغيرها، ومن هنا، يتبين لنا أن التعلم المدعوم بالذكاء الاصطناعي يختلف عن التعليم التقليدي الذي يقدم المضمون نفسه لجميع الطلاب دون أن يراعي الاختلافات الموجودة بينهم، إذ يسمح بتكييف الشرح والتارين وفق مستوى كل طالب واحتياجاته، بما يساعد على المادة القانونية بطريقة أفضل. ويتحقق هذا التكيف الفردي في التعليم عبر خطوات، أبرزها تصحيح إجابات الطالب وتقييم مستواه فورًا، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لتقدمه الدراسي خطوة بخطوة.

لنأخذ مثلا عمليا، إذا واجه طالب صعوبة في تحليل وفهم السوابق القضائية وتحليلها، فإن المنصة التعليمية التي تعتمد على هذه التقنيات قادرة على تحديد نقاط الضعف، ومن ثم تقديمه مساعدة موجهة وشروحات بديلة، وأنشطة تفاعلية تلاءم مستواه، وفيالوقت نفسه، إذا أظهر الطالب إتقانا للموضوع، يوجه الطالب نحو قضايا أكثر تعقيدا وتارين متقدمة، مما يعزز مهاراته التحليلية، وهكذا يحصل الطالب على المسار التعليمي الأنسب لمستواه دون إهدار للوقت والجهد.

بناء على ذلك، تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحسين نتائج التعلم، حيث يحصل كل طالب على المساعدات والتحفيز المناسبين، كما يمكن أن تقدم الأنظمة التعليمية مواد تحضيرية مخصصة قبل الحصص الدراسية، مما يزيد من مشاركة الطلاب وفعالية المناقشات، وتقدم هذه الأنظمة أدوات المراجعة والتقييم الذاتي تساعد الطالب على تثبيت المعلومة ومعالجة أي قصور لديه، وبهذه الصورة يتكامل التعليم التقليدي مع المرونة التي يوفرها الدعم الذكي، ليتيح مسارا تعليميا يجمع بين أصالة التدريس الأكاديمي ودقة المتابعة الفردية⁸.

ولكن، لا يفهم من ذلك أن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي يستغني عن دور الأستاذ، فالتعليم القانوني لا يقتصر على نقل المعلومة، بل يهدف إلى تطوير مهارات التفكير النقدي والقراءة الدقيقة للنصوص والاجتهادات. لذا، يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على الدعم وتيسير المراجعة، في حين يحتفظ الأستاذ بدوره الجوهرى في توجيه الطالب وضمان سلامة البناء المعرفى والمنهجي.

الفرع الثاني: تطوير التدريب والتقييم

لا يقتصر دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في الجانب المعرفى، بل تمتد لتشمل تحسين الجانب التطبيقي في التعليم القانوني، وذلك من خلال توفير تمارين تطبيقية وأدوات تصحيح أولية والتي تتيح للطلاب ممارسة المهارات القانونية في بيئة تحاكي الواقع المهني. وتعد هذه الإمكانيات ذات قيمة كبيرة في المقررات العملية، حيث تعزز التفاعل وتسرع من اكتساب الخبرة، ومع هذا التطور، لم تعد الكليات تكفي باستخدام هذه التقنيات كأدوات مساعدة، إنما أدرجتها ضمن المقررات الدراسية نفسها، إذ اتجهت البرامج الحديثة إلى تدريسه للطلاب لتعليمهم كيفية التعامل معها وحدود استخدامه المهني وأخلاقيات توظيفه، هذا ما يؤهلهم لممارسة المهن القانونية في ظل عصر الرقمنة.

ولامع ذلك، فإن للاستفادة من هذه الأدوات يشترط إعادة النظر في ضوابط التقييم في الجامعات، فإذا انصب التقييم فقط على العمل النهائي للطلاب دون متابعة مراحل إنجازه والتحقق من فهمه في كل مرحلة، فسيكون من الصعوبة مستواه الحقيقي والفرقة بين ما أنجزه بنفسه وما استعان فيه بوسائل أخرى. لذلك، فإن اعتماد هذه الأدوات في التعليم يجب أن يصاحبه إصلاح في أساليب التقييم حتى يظل التقييم معبرا عن مستوى الطالب الحقيقي.

وفي مجال تصحيح امتحانات الطلاب، يمكن توظيف طريقة "التقييم الهجين" كحل يحقق التوفيق بين سرعة تقنيات الذكاء الاصطناعي وبين الحكمة والقدرة النقدية للأستاذ، لأن التقييم اليدوي رغم ملاءمته في تقدير المعاني والبراهين المعقدة، يعاب عليه بطؤه النسبي وميله إلى الذاتية، حيث يلاحظ أن تنوع قراءات المصححين قد يؤدي إلى اختلاف نتائج التصحيح حتى في حال وجود معايير واضحة. ومن جهة أخرى، يتميز التصحيح الآلي بالسرعة إلا أنه يفتقر إلى فهم السياق القانوني، فالإجابة في الامتحان القانوني لا تقاس بمجرد ذكر القواعد القانونية، بل بقدرة الطالب على تحليلها وتحديد الفروق الدقيقة بين حالات متشابهة عند تطبيقها على الواقع واستخلاص الحلول الملائمة، فهذا النوع من الدراسة يتطلب خبرة أكاديمية ومهنية يصعب تحقيقها من الحوارات معهما بلغت درجة تطورها، من هنا اتجه أغلب الباحثين إلى تبني التقييم الهجين من جهة، وبيان قدرة الأستاذ النقدية من جهة أخرى. ويعبر هذا النموذج على فكرة التكامل لا الإحلال، حيث يتولى النظام الآلي المرحلة الأولى من التصحيح ثم يتدخل الأستاذ

لمراجعة الحالات التي يظهر فيها النظام تباينا مع التقدير البشري المتوقع أو الحالات التي تتطلب تقييما نوعيا لا تقدر عليه هذه الأنظمة، وعليه فإن الجمع بين الأسلوبين يؤدي إلى إنتاج تقييم أكثر موضوعية وإنصافا من الاعتماد على أي منهما منفردا.

إن الذي لا يستطيع الحاسوب اعتماده في الإجابات القانونية المعقدة قد يعد قصورا عن التماس روح النصوص القانونية وسياقه التفسيري، ولقد أشارت أبحاث في مجال التحليل المقارن بين التصحيح الآلي والتصحيح اليدوي إلى أن الاعتماد الكلي على الأنظمة قد يجعلها تتحيز ضد الإجابات غير النمطية التي تخرج عن القوالب المتوقعة، فتعاقب الطالب الذي يسلك مسارا تحليليا مبتكرا مجرد أن إجابته لا تتطابق مع النموذج الذي دُرِب عليه النظام، وعليه فإن نظام التقييم الهجين يترجم المنهج التكاملي المعتمد في كثير من الدراسات الحديثة حول التقويم التربوي، حيث توكل للأنظمة الذكية المهام الروتينية والقابلة للقياس و تعتمد هذه الطريقة على ثلاث مراحل أساسية لضمان جودة التقييم:

1. الفرز والمعالجة الأولية: يستخدم الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة لتصحيح الأسئلة بناء على معايير تصحيح دقيقة وواضحة.

2. التدخل البشري: في هذه المرحلة يتدخل الأستاذ بصورة مستمرة لمراجعة عينات من التصحيح الآلي، والتركيز على العينات التي تحتاج إلى تفسير تربوي أعمق.

3. التغذية المرجعية المفصلة: يقوم النظام في هذه المرحلة بتقديم تعليق مخصص لكل طالب حول أدائه، وهذه العملية صعب تحقيقها يدويا بالنظر إلى العدد الهائل من الطلاب. للإشارة فقد أظهرت تقارير أكاديمية أن التقييم الهجين يقلل من الوقت المستغرق في التصحيح بنسبة 40 في المئة ويضمن العدالة والموضوعية، وهذا ما ينعكس إيجابا على الطلاب من خلال سرعة إعلان النتائج والشفافية⁹.

المبحث الثاني:

التحديات الأخلاقية والمنهجية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي والتعليم القانونيين

أدى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم القانوني والبحث العلمي إلى إحداث تغيير بارز في منهجية إنجاز البحوث العلمية وتحصيل المعرفة القانونية، فقد سهلت هذه التقنيات جمع المادة العلمية وتنظيم المعلومات ومن ثم تقديم الدعم في بعض مراحل البحث، ولكن قد يؤدي استخدامها إلى إثارة بعض المسائل التي تستحق الدراسة، خاصة منها ما يتعلق بسلامة البحث والأمانة العلمية (المطلب الأول)، إلى جانب الإشكالات الأخلاقية المرتبطة بالخصوصية والمسؤولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التحديات المنهجية والأخلاقية في استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني
يشير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني إشكالات تتعلق بسلامة البحث العلمي والالتزام بالأمانة العلمية، خاصة فيما يتعلق بدقة النتائج وصحة الإحالات (الفرع الأول)، وهذه التقنيات على الرغم من دورها في تسهيل جمع المعلومات والمساعدة في صياغة مسودة البحث، قد تكون مخرجاتها لا أساس لها ويظهر هنا خطر الهلوسة، أي توليد معطيات غير صحيحة، وهو ما يؤثر سلباً في مصداقية ونزاهة البحث العلمي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الهلوسة و عدم موثوقية بعض نتائج البحوث القانونية

إن أخطر ما يواجه الباحث والطالب عند استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني هو ما يعرف بظاهرة "الهلوسة"، أي توليد معلومات واقعية من مراجع ومصادر تبدو سليمة من حيث الصياغة والشكل، لكنها تستند في الحقيقة إلى مصادر غير صحيحة أو غير موجودة أصلاً. وتزداد هذه الخطورة في الدراسات القانونية لأن دقة المعلومة وصحة الإحالة ليستا مسألة شكلية فحسب وإنما هي أساس سلامة التحليل وبناء الرأي القانوني.

و هذه المشكلة لا تخص البحوث النظرية فقط، حيث ظهرت بوضوح في التطبيق القضائي، ففي قضية **Mata v. Avianca** الصادر قرارها في 22 جوان 2023، أين قضت محكمة فيدرالية أمريكية بجزاءات على محامين قدموا مذكرات تضمنت سوابق قضائية غير موجودة أنشأتها أداة الذكاء الاصطناعي "شات جي بي تي" ChatGpt.

و قد أكدت المحكمة في هذه القضية أن المشكلة لا تكمن في استعمال الذكاء الاصطناعي في حد ذاته، وإنما في استخدامه دون التحقق من صحة مضمون ما يقدم إلى القضاء، لذلك شددت المحكمة على أن مسؤولية المراجعة والتثبت تبقى قائمة على عاتق المحامي، ولا تنتقل إلى الآلة التي استخدمت في البحث أو الصياغة¹⁰.

وفي هذا المعنى أكدت جمعية المحامين الأمريكية أن من الالتزامات المهنية للمحامين الكفاءة والصدق والسرية وحسن الإشراف، وتبقى قائمة كاملة عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، ومن ثم على المحامين أن يكونوا على علم بمخاطر هذه الأدوات وحدود استعمالها قبل الاعتماد عليها في مهامهم الوظيفية¹¹.

و في البيئة الجامعية، تتزايد خطورة هذه المسألة لأن الطالب أو الباحث قد يطمئن إلى نص يبدو متماسكاً في ظاهره وذلك دون العودة إلى المصادر الأصلية والمراجع المعتمدة للتحقق من دقتها، لذلك، يظل

التحقق من المصدر الأولي لكل معلومة قانونية تقدمها أدوات الذكاء الاصطناعي شرطا أساسيا قبل اعتمادها في متن البحث أو في هوامشه.

الفرع الثاني: المساس بالأصالة والنزاهة العلمية

يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي جملة من المسائل الأخلاقية، والتي من أهمها مسألة النزاهة الأكاديمية، ولذلك يسعى المختصون إلى ضمان شفافية استخدام الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث العلمي بما لا يلغي دور الباحث. وفي هذا الموضوع تؤكد جامعة هارفارد على أهمية أن يتضمن أي بحث يستخدم الذكاء الاصطناعي تفصيلا واضحا عن الكيفية التي تم استخدامه بها، وهل خضعت أجزاء البحث التي أنتجتها أدوات الذكاء الاصطناعي للمراجعة البشرية؟ مؤكدين على الشفافية، وغياب الوضوح في هذا المجال من شأنه أن يؤدي إلى مشكلات في النزاهة الأكاديمية وقد يفضي إلى تضليل القراء بشأن أصالة الجهد البحثي¹².

ولا تنحصر الإشكالات التي يثيرها البحث العلمي اليوم في صحة التوثيق ودقة المعطيات فقط، حيث تتجاوز ذلك إلى التأثير في التكوين الأكاديمي للطلبة، فهذا التكوين يهدف أساسا إلى إعداد الطالب إعدادا يمكنه من قراءة النصوص قراءة نقدية وتحليلها، والتمييز بين مختلف الحجج والآراء بما يساعد على تكوين موقف علمي مستقل. وعليه إذا تجاوز استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي حدود المساعدة في البحث وحل محل الجهد الذهني للباحث فإنه يؤدي إلى إنجاز بحوث تنسم بتناسك ظاهري من حيث اللغة والأسلوب وتفتقر في مضمونها إلى فهم علمي رصين للموضوع، ولا تعكس امتلاكاً فعلياً لأدوات التحليل المنهجي أو مهارات الاستدلال المنطقي وفق الأصول الأكاديمية المعتمدة.

ولهذا أكدت الجمعية العالمية لمحري الدوريات الطبية "WAME" أن أدوات الذكاء الاصطناعي لا يمكن اعتبارها مؤلفاً وأن مسؤولية النزاهة العلمية تظل مسؤولية الباحث، ويجب الإفصاح عند استخدام هذه الأدوات وبيان كيفية توظيفها في إعداد البحث العلمي¹³. وتشير سياسات إلسيفير Elsevier (التي تم تحديثها في أكتوبر 2025) أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكتابة يكون لتحسين اللغة ولا يتحول إلى بديل عن التفكير النقدي واستخلاص النتائج، لذلك يبقى المؤلف البشري المسؤول الوحيد عن ضمان أصالة البحث وعدم المساس بحقوق الملكية الفكرية¹⁴.

ومن ثم، فإن الإشكال في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي القانوني يرتبط أساسا بمدى تكوين الطالب لاستخدامها استخداما واعيا، والطالب غير المتمكن من منهجية البحث العلمي من حيث الثبوت من موثوقية المراجع والموازنة بين الآراء، ومراجعة نتائج هذه التقنيات وتمحيصها قبل اعتمادها، يؤدي به إلى نتائج عكسية حيث تتحول هذه التقنيات إلى سبب في إضعاف التحليل

والحد من الاستقلال الفكري لدى الباحث، لذلك، تظل الاستفادة السليمة منها مرتبطة بترسيخ أصول البحث العلمي حتى يبقى الذكاء الاصطناعي أداة مساندة للفكر القانوني وليست بديلاً عنه¹⁵.

المطلب الثاني: التحديات الأخلاقية المتعلقة بالخصوصية والمسؤولية

يشير توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي والتعليم القانوني جملة من التحديات الأخلاقية التي لا تتعلق بفعاليته التقنية فحسب وإنما تمتد إلى مدى احترامه للخصوصية والتحيز الخوارزمي (الفرع الأول) ومدى مسؤولية الجامعة والأستاذ عن استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي الأكاديمي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التحديات المتعلقة بالخصوصية والتحيز الخوارزمي

يشهد التعليم العالي تحولات جذرية بفعل التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي إذ أصبحت هذه التقنيات عنصراً أساسياً في تطوير بيئات التعلم ورغم ما توفره من فرص للتحسين والابتكار، فإن استخدامها يشتر تحديات أخلاقية تتعلق بالخصوصية والتحيز الخوارزمي.

تعتمد العديد من أدوات الذكاء الاصطناعي على تحليل بيانات حساسة مثل بيانات المرضى أو بيانات المستخدمين في الدراسات الاجتماعية، فأي خلل في التعامل مع هذه الخصوصية يمس الثقة العامة في البحث العلمي¹⁶، لذلك، يصبح من الضروري وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة، إلى جانب قواعد أمنية صارمة من أجل حماية بيانات الطلبة وضمان استعمالها بشكل أخلاقي.

كما يعتبر التحيز الخوارزمي من أكبر المخاوف الأخلاقية في البحث العلمي القانوني المدعم بالذكاء الاصطناعي، فمع وجود انحياز أو تفضيل في الخوارزميات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي سواء في النتائج المتوصل إليها أو أثناء فترة تعليم الآلة، تظهر نتيجة التحيز لحساب جهة على أخرى، وهذا سبب البيانات المتحيزة التي يتم اعتمادها أثناء مرحلة التعلم الآلي، ويقال أن هذه البيانات المتحيزة ما هي إلا نتيجة لتحيز وعنصرية البشر التي علمت الآلة¹⁷، وبعبارة أخرى تنتج نماذج الخوارزمية نتائج متحيزة بشكل منهجي بسبب بيانات تدريب غير متوازنة أو خوارزميات غير مصممة بشكل سليم، فعلى سبيل المثال تعتمد أدوات الذكاء الاصطناعي على قرارات وسوابق قضائية وقد تعيد هذه الأدوات تكرار أو حتى تضخيم التحيزات الاجتماعية القائمة في النظام القانوني وتكرسها دون أن يلاحظها المستخدم بسهولة¹⁸، وبالتالي ينعكس ذلك سلباً على تقييم الطلبة وتجاربهم التعليمية ومبدأ العدالة في التعلم¹⁹.

لقد أثبتت دراسة شهيرة للباحثة "Angwin" "أنجوين" أن نظام "كومباس" "Compas" المستخدم في القضاء الجنائي الأمريكي لتقييم مدى خطر "العودة إلى الجريمة" لدى المجرمين قد استخدم خوارزميات متحيزة ضد بعض الأمريكيين ذوي البشرة السمراء أو من أصول أفريقية أو آسيوية، وصنفتهم

في درجة كبيرة من الخطورة الإجرامية مقارنة بالأمريكيين البيض الأمر الذي أدى إلى بقائهم في الحبس الاحتياطي لمدة أطول بدون مبرر قانوني ورفض الإفراج المشروط بناء على معلومات متحيزة تم إدخالها للنظام المستخدم والذي جعل النتائج متحيزة، وذلك حتى في الحالات التي تتماثل فيها ظروف الجريمة²⁰. وما يثير الإشكال في هذا النظام أنه لم يصمم ليكون عنصرياً، غير أنه تعلم من بيانات سابقة تغذيه، فإذا كانت هذه البيانات تحتوي على تحيزات مجتمعية عنصرية مثلاً أو تمثيل غير عادل لفئات معينة، فالنموذج سيتعلم هذه التحيزات ويكررها.

وفي الفقه القانوني، الباحث الذي يعتمد على منظومة مراجعة الخوارزمية في رسم خريطة الاجتهاد القضائي قد يصل إلى استنتاجات تعكس تحيز الأداة بدلاً من اتجاه الاجتهاد الحقيقي، وهذا يمس بدوره صحة التحليل المقارن وسلامة الاستدلال القانوني، وبناء على ذلك هذا لا يعني التخلي عن الأدوات الرقمية، وإنما على الباحث تبني ما يسمى بـ"البقطة الخوارزمية"، أي تطوير ممارسة بحثية تساءل المصدر الرقمي بالقدر ذاته الذي تخضع فيه السابقة القضائية للفحص²¹، ويتطلب ذلك من الناحية العلمية التنوع في قواعد البيانات، وعدم الاكتفاء بالصفحة الأولى، أي يحتاج إلى رقابة دقيقة لأن غياب هذه الرقابة قد يجعل منه أداة تعيد إنتاج التمييز وتعمق الفجوات الاجتماعية القائمة.

أما فيما يخص مسألة تفسير نتائج الذكاء الاصطناعي فهي تعد من أهم التحديات التقنية المرتبطة باستخدامه في المجالات العلمية والمهنية، ذلك أن العديد من النماذج المتقدمة تقوم على بنى داخلية معقدة تجعل من الصعب فهم الكيفية التي وصلت بها إلى نتائج معينة للمعالجة والتحليل، ويترتب على ذلك صعوبة تقييم مدى صحة هذه النتائج أو اختبار درجة موثوقيتها، وهو ما ينقص من ثقة الباحث أو رجل القانون في مخرجات الذكاء الاصطناعي. ومن ثم فإن غياب الشفافية وقابلية التفسير قد يشكل عقبة حقيقية أمام توظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات التي تتطلب تسبباً واضحاً ودقة علمية عالية، مثل القانون والطب، حيث لا يكفي الوصول إلى النتيجة في حد ذاتها²².

ولهذا أكدت منظمة اليونسكو في توجيهاتها لعام 2023 المتعلقة بـ "التعليم باستخدام الذكاء الاصطناعي"²³ وكذلك في توصياتها حول "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" لعام 2021 على الحاجة لمراعاة مبادئ أساسية عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالي التعليم والبحث العلمي، حيث تأتي في الطليعة حماية البيانات، العدالة، ولقد جاء في الفقرة 13 منها ما يلي: «تعد كرامة الإنسان، التي لا يجوز المساس بها، والتي ينبغي لكل إنسان أن يتمتع بها، القاعدة التي تقوم عليها منظومة حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية المترابطة والمتشابكة وغير القابلة للتجزئة والتصرف ولذلك لا بد من احترام

كرامة الإنسان وحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وفقا لأحكام القانون الدولي، ومنها أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، طوال دورة حياة نظم الذكاء الاصطناعي، وجاء في الفقرة 16 منها كذلك: «يجب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها طوال دورة حياة نظم الذكاء الاصطناعي، ويجب على الحكومات وشركات القطاع الخاص...أن تحترم صكوك وأطر حقوق الإنسان في أعمالها المتعلقة بالعمليات المرتبطة بدورة حياة الذكاء الاصطناعي».

كما تعتبر قضية العدالة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى الذكاء الاصطناعي واحدة من أكثر القضايا تعقيدا في أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها، فثمة مخاطر مرتبطة بالفجوة الرقمية، حيث تقوم الدول التي تمتلك إمكانيات مادية في الاستثمار في أدوات ذكاء اصطناعي متطورة، في حين تعجز دول أخرى ذات موارد محدودة عن ذلك، في هذه الحالة، ستتعمق الفجوة غير المتكافئة بين هذه الدول مما يزيد التباين في جودة التعليم ومستوى تأهيل الخريجين، ولا يقتصر هذا التباين على الدول إنما يمتد إلى أفراد داخل المجتمع الواحد، كما أن هذه الفجوة تظهر سواء بين المدرسين أو الطلاب بسبب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. فتوجد تفاوتات في الاستعداد الرقمي بين الطلاب بناء على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والخلفية الهجرية والنوع، فالطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية عالية يتمتعون بمهارات رقمية أفضل.

ولذلك فإنه من الضروري تكثيف الجهود لضمان استفادة كافة الطلاب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، من التعلم المعزز بالذكاء الاصطناعي بغض النظر عن إمكانيات مؤسساتهم، وهذا يتطلب توزيع الموارد بشكل عادل مع وضع السياسات التي تدعم العدالة حيث يتم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم القانوني.

إذن تتعارض العدالة القانونية بطبيعتها مع أي ممارسة تعيد إنتاج التحيزات أو تدير البيانات بأسلوب غير شفاف أو تقدم مخرجات لا يمكن تفسير أساسها، ولذلك فإن الحديث عن فعالية الذكاء الاصطناعي لا يكون مقبولا علميا إذا أهملت شروط الخصوصية والإنصاف وقابلية التفسير أو الشفافية.

الفرع الثاني: مسؤولية الجامعة والأستاذ عن استخدام الذكاء الاصطناعي

تعتبر مسألة غياب سياسة مؤسسية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الجامعة مصدر توتر يعرقل التطبيق السليم لهذه التقنيات في مجال التعليم والبحث، وفي ظل التوسع السريع في توظيف هذه الأدوات من قبل الطلاب والأساتذة، باتت الجامعات مسؤولة عن وضع سياسة واضحة تحدد قواعد استخدامها لضمان توجيه استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم بما يخدم الأهداف البيداغوجية ويحافظ على القيم الأخلاقية، وبالتالي يخفف من الفوضى والتناقض بين موقف الأساتذة من ذلك.

كما ينبغي على الجامعات تحديد المعايير الأخلاقية ذات الصلة ووضع برامج تدريبية ترفع من كفاءة الطالب والأستاذ، وتأهلها لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وفي إطار القيم الأخلاقية في البحث²⁴.

إضافة إلى ما سبق، فإنه على الجامعات ترسيخ ثقافة الانضباط الأخلاقي في الجامعة وتعزيز التوازن بين الابتكار التقني والقيم الإنسانية، ويمتد الإطار المؤسسي إلى وضع ضوابط تنظيمية تحدد مجالات الاستخدام المسموح به وغير المسموح به في البحوث العلمية، واشترط الشفافية في الإفصاح عنه، كما أن الجامعات ملزمة بوضع إطار قانوني وأخلاقي داخلي، ينظم حماية بيانات الطلاب ويمنع التحيز الخوارزمي، ويضمن الشفافية في حال استخدام هذه الأخيرة في التقييم أو التوجيه الأكاديمي، وعليه تصبح الجامعة إطاراً حاكماً يقرر ما يسمح به ويتخذ خطوات عملية في تدريب الأستاذ والطالب.

وفي سبيل تحقيق استخدام رشيد لتقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الجامعية، نقترح إنشاء لجان متخصصة في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الحوكمة الأكاديمية لهذه الأدوات، ووجود مثل هذه اللجان من شأنه أن ينقل المبادئ الأخلاقية من نطاقها النظري إلى إطار تنظيمي عملي فعلي، بما يسمح بضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الجامعية في مجالي التعليم والبحث العلمي.

وتعزز هذا التوجه بعض الدراسات الحديثة التي أجريت على عينة من الأساتذة والموظفين في مؤسسات التعليم العالي، حيث أظهرت أن أغلبية الأساتذة والموظفين يعتمدون على أدوات الذكاء الاصطناعي في أداء مهامهم الأكاديمية والإدارية، في مقابل نقص الوعي بالضوابط الأخلاقية المؤطرة لهذا الاستخدام، وتكشف هذه المعطيات عن وجود فجوة بين التوسع المتسارع في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وبين مستوى التأطير الأخلاقي، هذا يؤكد أن الاكتفاء بإقرار مبادئ عامة لا يحقق الحماية المطلوبة ما لم يقترن باليات رقابية فعالة تتمتع بصلاحيات محددة في التوجيه والمتابعة²⁵.

وتضطلع هذه اللجان بما يلي:

- التقييم المسبق ويقصد به مراجعة المشاريع البحثية والتعليمية التي توظف الذكاء الاصطناعي قبل البدء بها، لضمان عدم انتهاكها للقيم أو الحقوق لأن غياب هذا التقييم القبلي يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات أخلاقية يصعب تداركها.

• تعددية التخصصات يجب أن تضم اللجان خبراء في القانون، الفلسفة، علوم الحاسب، والتربية، لضمان نظرة شمولية للمعضلات الأخلاقية، ولقد اشترطت منظمة اليونسكو في توصيتها لعام 2021 أن تكون آليات حوكمة الذكاء الاصطناعي شاملة ومتعددة التخصصات.

• سلطة التدخل أتمتلك اللجان صلاحية وقف أو تعديل المشاريع التي تشكل مخاطر غير مقبولة، ومن دون هذه الصلاحيات الإلزامية تتحول هذه اللجان إلى هيئات صورية لا تغير من واقع الممارسة شيئاً، حيث تمثل الحوكمة الحقيقية في قدرة المؤسسة على التدخل وتصحيح ما يجب تصحيحه. كما أن للأستاذ الجامعي دور بوصفه العامل الأساسي في تحديد مآلات استخدام الذكاء الاصطناعي داخل الجامعات، فالأستاذ هو حلقة وصل بين نظام الجامعة من جهة، والممارسة في قاعات الدراسة ومخابر البحث من جهة أخرى، لأن الأستاذ على دراية بطبيعة نشاط التعليم والبحث، ويملك القدرة على التمييز بين ما يعد مساعدة تقنية وبين ما يعتبر إخلالاً بالنزاهة العلمية.

وقد كشفت دراسات حديثة أن هناك نماذج ذكاء اصطناعي توليدي باتت قادرة على توليد نصوص تعجز أدوات الكشف عن تمييزها عن النصوص البشرية، وهنا يظهر دور الأستاذ في الإشراف بصرامة، حيث لا يجوز له الاعتماد على نماذج الذكاء الاصطناعي في الوظائف التي تمس جوهر العملية التعليمية كالترقيم الكيفي لأعمال الطلبة، أو توليد الأفكار الأساسية للبحث دون تدقيق علمي وتحكم كامل في نتائج ومخرجات هذه الأدوات.

كما يتحمل الأستاذ مسؤولية أخرى تتمثل في تعزيز الوعي النقدي لدى الطلبة وتخصيهم من خطر الاعتماد المفرط على هذه الأدوات، لأن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تحل محل الجهد الفكري البشري، وعلى الأستاذ تعليم الطلبة كيفية استخدام هذه الأدوات كمساعد في البحث، بالإضافة إلى القيام بتصميم أنشطة تعليمية يكون هدفها تدريب الطالب على التفكير الحر والتحليلي، حتى يكرس بناء على ذلك علاقة متوازنة مع هذه التقنيات قوامها الاستخدام الواعي لها لا التبعية العمياء لها.

الخاتمة

يملك الذكاء الاصطناعي إمكانات معتبرة في دعم البحث العلمي والتعليم القانوني من جوانب عدة، سواء من حيث تسريع الوصول إلى المعلومة وجمع المصادر والمراجع ذات الصلة أو تنظيم المادة العلمية ودعم الصياغة الأولية، أو توسيع فرص التفاعل البيداغوجي وتصميم أنشطة تدريبية أكثر تنوعاً، وهذه الفعالية ليست آلية إذ يشترط لاستخدامها توفر مجموعة من الضوابط المنهجية والأخلاقية تحكم هذا الاستخدام وتمنع تحوله إلى مصدر للخطأ أو الإخلال بنزاهة البحث والأمانة العلمية.

وعليه فإن الذكاء الاصطناعي لا يمكن اعتباره بديلاً محل محل الباحث أو الأستاذ أو الطالب في أداء مهمة البحث العلمي، إنما هو أداة مساعدة تظل قيمتها مرتبطة بمقدار الوعي النقدي الذي يصاحب استخدامها، فكلما تعزز التحقق والإفصاح وحماية البيانات يمكن الاستفادة من هذه الأدوات من غير الإضرار بجوهر التكوين القانوني.

أما إذا ترك استعمالها من غير إطار قانوني ناظم فإنها قد تهدد مصداقية البحث القانوني وتضعف مهارات التحليل.

بناء على ما سبق، يمكن تقديم الاقتراحات الآتي ذكرها:

- اعتماد مدونة واضحة لاستعمال الذكاء الاصطناعي في البحث والتدريس والتقييم.
- إدراج تكوين منهجي في الثقافة النقدية للذكاء الاصطناعي ضمن برامج طلبة القانون.
- إلزام الباحثين والطلبة بالرجوع إلى المصادر القانونية الأصلية وعدم الاكتفاء بالمنتجات التوليدية.
- إعادة تصميم التكوين القانوني ليقس مسار التفكير والتحليل لا مجرد النص النهائي.
- ينبغي تكوين الأساتذة في الجوانب الأخلاقية والعملية لاستعمال هذه الأدوات حتى يكون توظيفها تربوياً ومنهجياً.

الهوامش:

- 1 -Damien Riehl, *AI for Legal Research: Tools, Tips, and Examples*, see: <https://www.clio.com/blog/ai-legal-research/>.
- 2- انظر في ذلك: استكشاف الذكاء الاصطناعي بطريقة قانونية، على الموقع التالي: <https://www.microsoft.com/ar/microsoft-copilot/copilot-101/ai-for-legal>
- 3 -J. D'Alotto et al., "Artificial Intelligence Applied in Legal Information", *Research Gate*, 2025, p 12.
- 4- منظمة اليونسكو، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2021)، فقرة 110-111، على موقع المنظمة:

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380455_ara.

- 5 -S. Sean Tu, Amy Cyphert, Samuel J. Perl, "Artificial Intelligence: Legal Reasoning, Legal Research and Legal Writing", *The Minnesota Journal of Law, Science and Technology*, University of Minnesota Libraries Publishing, Vol 25, 2024, p 115.
- 6 -Sayadi et al., "Use of Generative AI in Medical Writing by Non-Native English Researchers", *Tunisian Medical Journal*, 103(4), 2025, p 398.
- 7 -Aderonke Adegbite, Salami Suleiman, "AI-powered personalized learning in legal education: A tool for developing future-ready lawyers", *International Journal of Law, Justice and Jurisprudence* 2025, 5(1), p 323.

8 -Ibidem, p 324.

9- انظر في ذلك: الهيئة الوطنية للإعلام، حوكمة وتوظيف الذكاء الاصطناعي في مؤسسات التعليم العالي: قراءة تحليلية في ضوء الدليل الاسترشادي المصري 2025، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.maspero.eg/radio-and-tv-magazine-investigations/2025>

10 -See: *Mata v. Avianca, Inc.*, 678 F. Supp. 3d 443 (S.D.N.Y. 2023)

11 -Is Using AI for Legal Work Allowed Under Bar Rules? Professional Responsibility Compliance Guide Definitive Answer: AI Usage Under Bar Rules, see: <https://www.legalbrandmarketing.com/is-using-ai-for-legal-work-allowed-under-bar-rules/>.

12- جامعة الملك عبدالعزيز، دليل وسياسات استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث العلمي، الطبعة الأولى، مركز تطوير التعليم الجامعي، جدة، السعودية، 2024، ص 61.

13- صفاء عامر، هاشم يحيى، "الذكاء الاصطناعي وجودة البحث العلمي: نحو تكامل معرفي وأدائي"، المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، العدد 02، المجلد 02، 2025، ص 88.

14 -Elsevier (Tout Comme d'autres éditeurs) Définit une politique relative à l'utilisation de l'intelligence artificielle pour la rédaction d'articles scientifiques, voir sur le site: <https://edmega.universite-lyon.fr/elsevier>.

15- منظمة اليونيسكو، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص 16 و 29.

16- صفاء عامر هاشم يحيى، مرجع سابق، ص 88.

17- نعيم أحمد كمال، "تجريم التحيز الخوارزمي وآليات الحد منه: دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 6، عدد 4، 2025، ص 488.

18- يأخذ التحيز الخوارزمي في مجال القانون أشكالاً مختلفة حيث يميز باحثو علوم الحاسوب بين ثلاثة مستويات من التحيز: التحيز في البيانات التدريبية، التحيز في تصميم النموذج، والتحيز في تفسير المخرجات، وفي المجال القانوني تتشابه هذه المستويات بشكل خاص إذ تستند قواعد البيانات القضائية الكبرى إلى مخزون تاريخي يحمل في طياته تمييزاً بنيوي سابق، فعندما يتعلم النظام من أحكام قضائية صدرت في بيئات اجتماعية يسود فيها التمييز فإنه يستنسخها ويضفي عليها شرعية تقنية زائفة.

19 -Pooja Kumari, Op Cit., p 228.

20- للمزيد حول الموضوع أنظر:

Angwin,J.,...et al., "Machine Bias: There's Software Used across the Country to Predict Future Criminals and It's Biased against Blacks", ProPublica, 23 Mai 2016, <https://fr.scribd.com/document/976482247/Bias-in-Criminal-Risk-Scores-Is-Mathematically-Inevitable-Researchers-Say-ProPublica>

21- انظر: الدريني، أشرف محمد نجيب السعيد. "العدالة الجنائية الخوارزمية: دراسة وصفية تحليلية مقارنة"، مجلة الفكر الشرطي، مجلد 33، عدد 130، 2024، ص ص 143-196.

22- صفاء عامر هاشم يحيى، مرجع سابق، ص 85.

23- لتفاصيل أكثر أنظر: UNESCO, "AI and education: Guidance for policy-makers".

- 24- انظر: الشمراني صاقل عبد الله، "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم: من وجهة نظر الطلبة الدوليين – تطبيقات ChatGPT نموذجاً"، مجلة كلية التربية، 2024.
- 25- لتفاصيل أكثر حول الدراسة انظر:

Educause, 2024 Educause Ai Landscape Study, Louisville, February 2024. Available at: <https://library.educause.edu/resources/2024/2/2024-educause-ai-landscape-study>